http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1583) السنة السابعة - الاثنين (17) آب 2009

### في تلميحات الى بقاء القوات العسكرية في العراق مدة طويلة

# تقرير أميركي: دراسات الحروب الأهلية تكشف عن الحاجة لطرف قوي

وجود قوات عراقية قوية كفيل بحفظ الامن في البلاد

**بغداد/ المدى والوكالات**

ألمح تقرير اميركي الى ضرورة بقاء القوات الاميركية المقاتلة في العراق الى مواعيد غير محددة، لتكون بمثابة العنصر القوي لإيقاف أية حرب اهلية محتملة كالتي بانت بوادرها في العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، وذلك بالاعتماد على تاريخ الحروب الاهلية في العالم.

ورأت كاتبة اميركية في مقال لها بصحيفة لوس انجلس تايمز أن دراسات عن الحروب الأهلية في بلدان عدة تكشف عن ضرورة وجود القوات الاميركية في العراق كأمر حاسم لسلام حقيقي ودائم، وأن من الضروري تشكيل ثلاث سلطات في العراق مع بقاء طويل الأمد للقوات الاميركية في البلاد. وقالت باربارا والتر، وهي أستاذة علم السياسة في جامعة سان دييغو، في مقالها الذي وضعته تحت عنوان «من المبكر مغادرة العراق»: إن في بحر العامين ونصف المقبلين «من المقرر أن تسحب الولايات المتحدة قواتها بنحو كامل من العراق وأن الأمريكيين في غالبيتهم فرحون بإفراط بهذا الأمر». وأوضحت الكاتبة أسباب ذلك الفرح المفرط بالقول: إن الحرب في العراق كانت «أطول وأكثر تكلفة مما كان يتوقع أي أحد وأن مواصلتها يبدو أمرا غير ضروري في أعقاب نجاح الزخم ظاهريا. ورأت الكاتبة أيضا أن الانسحاب الأمريكي «يعني إزالة جيش احتلال كبير ومعه فرصة حكم العراقيين لأنفسهم»، واستطردت «إذا سار التحول بسلاسة فسيفوز الجميع».

وفي الظاهر، كما قالت الكاتبة، يبدو أن «التفاؤل مسوغا فالحرب الأهلية العراقية التي بلغت ذروتها في العام ٢٠٠٦ يبدو أنها انتهت تقريبا»، مبينة أن تأثير تنظيم القاعدة في البلد «غدا هامشيا وأن عراق اليوم مختلف بنحو ملحوظ عما كان عليه قبل ثلاث سنوات إلا أن تحت الظاهر قصة مختلفة». ومضى التقرير بالقول ان «على مدى ١٥ عاما الماضية جمع باحثون بيانات وحللوها بشأن ١٢٥ حربا أهلية أو نحو ذلك حدثت في بلدان من العالم منذ العام ١٩٤٠»، موضحة أن الباحثين «خلصوا إلى نتيجتين من تلك البينات هما ان المشهد العراقي أكثر تشاؤما بكثير مما يأمله صناع السياسة في الولايات المتحدة أو في العراق». والنتيجة الثانية، كما يقول التقرير، هي «ما يدعوه الأكاديميان بول كولير ونيكولاس سامبانس بشَرَك الصراع إذ أن بلدا مرّ بحرب أهلية واحدة من المرجح أن يمر بثانية وثالثة»، وتابع «ويعود جزء من ذلك إلى أن العنف يميل إلى مفاقمة المشكلات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية التي تسببت في اندلاع الحرب في المقام الأول، لكن ذلك أيضا بسبب أن الحرب الأولى كثيرا ما تنتهي بعدم وجود منتصر واضح وليس هناك تسوية سلام قابلة للتنفيذ، وما أن يرتاح المحاربون ويعيدوا تجهيز أنفسهم ما يلبثوا ان يحاولون استعادة الوضع السابق لأن البواعث القوية موجودة».

وهذا الحال، كما تقول الكاتبة «شهدته انغولا خلال أعوام الثمانينيات والتسعينيات عندما جرت محاولات اتفاق سلام كثيرة لكنها لم تنفذ أبدا كما كانت الحالة نفسها مؤخرا في السودان وكولومبيا وسري لانكا إذ عاد المحاربون إلى الحرب حتى بعد حقب سلام طويلة إلى حد ما».

أما النتيجة الثانية بحسب الكاتبة باربارا والتر فهي تلك التي تدعوها بـ«مأزق الاتفاق، فالمحاربون الذين ينهون حربهم الأهلية باتفاق تسوية. مثل اتفاق تقاسم السلطة في العراق . يعودون دوما تقريبا إلى الحرب، ما لم يوجد في الساحة طرف ثالث يساعدهم في تعزيز شروط الاتفاق». وتستطرد: «ذلك أن الاتفاقيات تترك المحاربين بخاصة المحاربين الضعفاء عرضة للاستغلال حالما ينزعون أسلحتهم ويسرحون ويتهيأون للسلام». وذكرت: أنه في ظل غياب طرف ثالث ملزم فإن «الجانب الأضعف في أفضل وضع كي يحاول القتال من أجل أن يسيطر سيطرة تامة على الوضع الراهن بدلا عن القبول باتفاق قد يتركه منفتحا على التعرض لاساءة المعاملة في المستقبل». وتزيد: أن العراق اليوم «واجه هاتين المشكلتين» إذ ليس هناك «مجموعة كانت قادرة على الفوز بنصر عسكري حاسم على الرغم من أن العنف انخفض منذ العام ٢٠٠٦». وفي نفس السياق حددت دراسة صادرة عن مؤسسة «راندكوربوريشن» الاميركية للدراسات والابحاث الاستراتيجية الصيغة الافضل للانسحاب الأمريكي من العراق في سياق مضمون الاتفاق الامني المعقود بين البلدين العام الماضي.

واعتبرت الدراسة التي اعدها طاقم متخصص من الخبراء بطلب من الكونغرس الشرط الاساسي لأي ديناميكية للانسحاب في «وجود ما يكفي من القوات الاميركية لضمان اجراء الانتخابات العامة المقررة في يناير من العام المقبل في ظروف امنية واجتماعية وسياسية طبيعية ومن ثم تشكيل الحكومة الجديدة».

ووضعت الدراسة ثلاثة سيناريوهات للانسحاب يقضي الاول بانسحاب كل القوات الاميركية بحلول مايو العام ٢٠١٠، وابقاء قوة تعدادها ٤٤ الف جندي تقوم بعضها بتدريب القوات الامنية والعسكرية العراقية، فيما الاخرى تقدم المساعدة والدعم اللوجستي والعسكري للقوات العراقية تنسحب هي ايضا في كانون الاول العام ٢٠١١ بما يتناسب مع الاتفاق الامني.

وتحذر الدراسة من وجود ثلاثة مخاطر جدية في مثل هذا السيناريو هي: تهديد سلامة الطاقم العسكري والامني والمدني الأمريكي المتبقي، والانهاء السريع لقدرة الوحدات الاميركية على تدريب نظيرتها العراقية، وتقليص قدرة القوات المتبقية على مواجهة احداث غير محسوبة ومتوقعة.

ويغطي السيناريو الثاني خطة اوباما الخاصة بسحب كل القوات المقاتلة بحلول آب العام ٢٠١٠، وسحب ١٢٠٠٠ قبل كانون الاول العام الحالي واستمرار وجود القوات المتبقية حتى الانتخابات النيابية العام ٢٠١٠ على ان تنسحب كافة القوات المقاتلة بين شهري شباط وآب العام المقبل، تاركة وراءها نحو ٥٠ الف جندي من مدربين ووحدات دعم مقاتلة يعاد تشكيلها في وحدات «استشارة ومساعدة» تنسحب بدورها بحلول المدة المتفق عليها اواخر العام ٢٠١١.

وينص السيناريو الثالث على انسحاب بطيء خلال العام ٢٠١٠ وبقاء حوالي ٣٩ الف جندي حتى اواخر اذار العام ٢٠١١ ينسحبون خلال ٩ اشهر من ذلك التاريخ. ونبهت الدراسة الى ثلاثة مخاطر رئيسة تهدد امن العراق واستقلاله خلال الانسحاب الأمريكي وبعده هي: المتشددون الذين يرفضون العملية السياسية ويستخدمون العنف لنشر الفوضى، والجماعات المذهبية والعرقية الكبرى التي تشارك حاليا في العملية السياسية واستعدادها لاستخدام القوة للحصول على المزيد من السلطة السياسية والتحكم بالموارد، وقوى الامن المسيسة التي تقوم بانقلاب او يتم استخدامها لسحق وتصفية الخصوم السياسيين.

## توجه حكومي لحسم الملفات العالقة مع الكويت في سلة واحدة

بغداد/ الوكالات

كشف الناطق باسم الحكومة على الدباغ عن استعداد الحكومة العراقية لحسم الملفات العالقة بين العراق والكويت في سلة واحدة، فيما اكد برلماني ان الفصل التشريعي المقبل سيشهد تفعيل اللجان المشتركة بين البلدين.

ولا يزال العراق ينتظر قرار الامم المتحدة بشأن اخراجه من الفصل السابع فيما تستمر المباحثات الثنائية بين الحكومتين العراقية والكويتية للوصول الى صيغة توافقية تسهم بحسم الملفات العالقة بين الدولتين، حيث اعلنت الحكومة عن استعدادها لإنهاء جميع القضايا العالقة بين العراق والكويت في سلة واحدة. كما يقول الناطق باسم الحكومة علي الدباغ، واضاف بحسب «اذاعة العراق الحر»: ان «هناك بوادر ايجابية من اخوتنا في الكويت، والحكومة العراقية مهتمة بحل الملفات العالقة جملة واحدة اما عن طريق الامم المتحدة او من خلال العلاقات الثنائية». وترافق التوجهات الحكومية تحركات برلمانية لتفعيل اللجان التي اتفق عليها بين مجلس النواب العراقي ومجلس الامة الكويتي، وسيشارك تفعيل اللجان تعاون امريكي ودولي لحسم هذه الملفات. وقال عضو لجنة العلاقات الخارجية البرلمانية حسام العزاوي: ان «الفصل التشريعي المقبل سيشهد تفعيل هذه اللجان، وتجري اتصالاتها وترافقها لجنة حكومية مشتركة لحل الملفات العالقة عبر الحوار والنقاشات الثنائية».

وبرغم المساعي العراقية ومطالبات المنظمات الدولية وبعض الدول الكبرى لتخفيض التعويضات المفروضة على العراق، الا ان الكويت ما تزال مصرة على استحصال خمسة بالمئة من واردات النفط العراقي، رافضة تخفيضها بحسب استاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد سعد عاصم، واضاف: ان «العراق دفع مايقارب ٣٠ مليار دولار من التعويضات، لكن لا يزال المبلغ المتبقي كبيرا ويبلغ ٢٥ مليار دولار». وزاد ان «الولايات المتحدة الاميركية وعدت العراق بانهاء الديون والتعويضات المترتبة عليه لكن عملها لم يكن بالمستوى المطلوب».

وهناك اربعة ملفات عالقة بين الكويت والعراق، وهي ملف التعويضات ويبلغ ما يقارب خمسة وعشرين مليار دولار، وتستقطع الكويت خمسة بالمئة من واردات النفط العراق لاستحصالها، وملف الديون الكويتية المترتبة على العراق والبالغة سبعة عشر مليار دولار، الى جانب ملف قضية منع العراق من استيراد الطائرات وملف ترسيم الحدود.

## انتقادات لأداء ممثلي ميسان في البرلمان

جلسة برلمانية ( الارشيف)

**ميسان/ آكانيوز**

مع قرب موعد الانتخابات النيابية الجديدة يتساءل المواطنون عن مدى فاعلية أعضاء مجلس النواب بوصفهم ممثلي الشعب، حيث عبر عدد من مواطني مدينة العمارة بمحافظة ميسان عن آرائهم وانطباعاتهم بشأن اداء ممثليهم في مجلس النواب بشكل خاص، والتجربة السياسية خلال السنوات الماضية في البلاد بشكل عام، وحجم العطاء والتمثيل الحقيقي للمحافظة التي يمثلونها تحت قبة البرلمان، ومدى ماقدموه لأبناء محافظتهم من خدمات وحاجات أساسية ومصير أصوات ناخبيهم التي منحوها لممثليهم، إذ يعتقد البعض ان صوته قد ذهب أدراج الرياح في حين يعتقد البعض الآخر ان صوتهم لم يصل أساسا الى مصدر القرار.

يقول سعدون العلاق( طبيب) بحسب(آكانيوز)، «لعل من الواضح ان نعرف ان التجربة البرلمانية السابقة لم يحالفها النجاح ولذلك فهي لم تقدم ماكان يطمح له المواطن، سوى الخيبات العديدة وفقدان الثقة وهذا ناتج طبيعي وأصبح معروفا لان ما افرزته الانتخابات البرلمانية السابقة التي اعتمدت أسلوب القائمة المغلقة أصبح شاهدا حقيقيا يشير الى الفشل الذريع وخيبة الظن التي حصدها المواطن عندما أدرك ان أعضاء مجلس النواب لم يكن سعيهم الأساس الا ارضاءً لنزواتهم ومصالحهم الشخصية في الحصول على المكاسب والمناصب والغنائم على حساب الشعب». فيما تساءل عدنان عبد التميمي(متقاعد) «ماالذي قدمه مجلس النواب للشعب من خدمات او إقرار لمشاريع تتعلق بحياة المواطن وراحته؟ وماالذي قدمه للمتقاعدين الذين افنوا حياتهم في خدمة البلد؟»، مستدركاً « بينما أول القرارات كانت هي تخصيص الرواتب المتميزة لأعضاء مجلس النواب ولا يزالون يطالبون بزيادة أعضاء المجلس». واضاف التميمي: ان «الدورة البرلمانية السابقة على وشك الانتهاء في حين مازالت العديد من القرارات والتشريعات معلقة تنتظر من ينفض عنها غبار الإهمال والتهميش». مشيرا الى «ضرورة اعتماد القائمة المفتوحة لأنها تمثل الحق المضمون للمواطن لكي يختار من يراه أهلا لهذه المهمة الوطنية لكي يكون المواطن مطمئنا على مستقبله في عراق تتنازعه الصراعات بين الكتل السياسية».بحسب تعبيره.

ويقول جاسم الشيخ بهول(تربوي): ان «أسلوب القائمة المغلقة لايمثل الناخب تمثيلا حقيقيا، حيث لايعرف المواطن لمن يدلي بصوته»، واوضح انه «على سبيل المثال فأن الدورة البرلمانية أوشكت على الانتهاء، إلا ان الكثير من المشاكل مازالت بلا حلول وليس هناك من يأخذ بيد المواطن الى ضفاف الأمل والخلاص من الأزمات الراهنة التي أصبحت مشاكل مستعصية على الحل كأزمة الكهرباء، وأزمة البطالة وما الى ذلك ، ترى مامدى عمق تمثيل البرلمانيين لمن منحهم صوته وأوصلهم الى قبة البرلمان».

ويرى ابو الحسن صلاح (تربوي) ان«اغلب القوى السياسية تتفق على فشل المشروع الطائفي الذي يهدد الوحدة الوطنية، ولهذا فإن الكل أدرك خطأ وعدم جدوى هذا المشروع الذي أوصل العراق الى حافة الهاوية.

ويقول جمال الهاشمي رئيس اتحاد الأدباء والكتاب في ميسان ان «تجربة الانتخابات البرلمانية السابقة أوصلتنا الى حقيقة أساسية مفادها: ان الغبار انقشع الآن وصار بمقدور المواطن ان يتبين بوضوح الرجل المناسب والجهة السياسية التي تنطلق من المبادئ التي جاءت من اجلها، من خلال خطابها السياسي وطبيعته ومدى استقرائه لواقع العراق وحاجات المواطن الذي طالما عانى من المظلومية طوال سنوات مرت دون ان يجد من المعطيات مايجعله واثقا مطمئنا من قادته السياسيين». وأضاف الهاشمي» ان سبعة برلمانيين بمختلف انتماءاتهم الحزبية سواء كان منهم لايزال يسكن محافظة ميسان أو ينتمي لها كونها كانت مسقط رأسه مثلوا هذه المحافظة ولكننا لم نلمس منهم اية بادرة او جهد او صوت عدا واحد فقط لا اريد البوح باسمه، فقد عرف بنشاطه ودأبه وإخلاصه في إيصال صوت أبناء المدينة، فضلا عن تواجده الدائم في معظم الأنشطة الجماهيرية والثقافية التي تقام، أما الآخرون فلا نعرفهم ولم نرهم الا خلال الأيام التي تسبق الانتخابات». وقال «اننا ندعو وبإخلاص ان يتم اعتماد القائمة المفتوحة لكي تتوضح حقيقة الوجوه التي ستتصدى للمسؤولية خلال الانتخابات النيابية المقبلة».

## ماكين يختتم زيارته لإقليم كردستان ويجدد دعم واشنطن العراق

جون ماكين

**اربيل/ الوكالات**

اختتم المرشح الجمهوري السابق للانتخابات الرئاسية الاميركية السناتور جون ماكين والوفد المرافق له زيارة قصيرة لاقليم كردستان العراق، بحث خلالها نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في الاقليم.

والتقى ماكين في أربيل رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني ورئيس البرلمان عدنان المفتي، ورئيس الحكومة نيجيرفان بارزاني، وبحث نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في الاقليم، فضلا عن العلاقة مع الحكومة الاتحادية وقضية المناطق المتنازع عليها وفي مقدمتها كركوك. وقال ماكين قبيل مغادرته الاقليم في تصريحات صحفية: «جئنا الى كردستان لكي نؤكد صداقتنا للشعب الكردي ونقيم التطورات التي يشهدها الاقليم خلال هذه الفترة».

وكان ماكين والوفد المرافق التقوا في وقت سابق برهم صالح، نائب رئيس الوزراء وتم خلال اللقاء بحث آخر مستجدات الأوضاع السياسية في العراق وتجربة إقليم كردستان، إذ أكد ماكين دعم بلاده لهذه التجربة.

وجددت واشنطن التزاماتها بدعم وإسناد بغداد في شتى المجالات، مؤكدة ان القوات العراقية باتت قادرة على ادارة الملف الامني بمفردها. وجدد ماكين الذي كان ضمن وفد للكونغرس خلال زيارته العراق ولقائه الرئيس جلال طالباني ورئيس الوزراء نوري المالكي استمرار الدعم الأمريكي للعراق. وضم وفد الكونغرس السيناتور جوي ليبرلمان والسيناتور ليندساي كراهام والسيناتور سوزان كولينز يرافقهم السفير الامريكي لدى العراق كريستوفر هيل.

وبحث الجانبان العلاقات الثنائية بين العراق والولايات والسبل الكفيلة لتعزيزها، اضافة الى مناقشة عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

## ردود أفعال متباينة بشأن صلاحيات مجالس المحافظات

**بغداد/ الوكالات**

أثارت قرارات بعض مجالس المحافظات الخاصة بإقالة مسؤولين تابعين الى الحكومة الاتحادية تساؤلات عن حدود الصلاحيات التي منحها قانون المحافظات للمجالس.

ويرى مراقبون ان بعض مجالس المحافظات اتخذت قرارات خارج إطار صلاحياتها، ومنها إقالة مدراء عامين محليين بسبب سوء الادارة وضعف الاداء والاهمال كما حصل في قرار مجلس محافظة الانبار مؤخرا. مدير المركز الاعلامي التابع لرئاسة الوزراء علي الموسوي عدَّ ذلك الأمر تجاوزا على الصلاحيات وتقاطعاً مع مسؤوليات الوزارات، وأضاف بحسب «اذاعة العراق الحر»:ان بعض الحكومات المحلية تتجاوز احيانا على صلاحيات المركز وهذا امر مرفوض من الناحية العامة ورئيس الوزراء نوري المالكي طالب بتعديل الدستور لبناء دولة للحكومات المحلية فيها مايؤهلها من صلاحيات للبناء والتنمية، وللحكومة المركزية صلاحياتها التي تمكنها من تقديم الامن والسيادة والعيش الكريم للمواطن، وان اي رئيس وزراء كان يمكن ان يكون في موقع المالكي كان سيطالب بمثل تلك التعديلات ليتمكن من ادارة البلاد كما ينبغي». لكن عضو اللجنة القانونية في مجلس النواب ندى السوداني تؤكد ان القانون اعطى مجالس المحافظات صلاحية إقالة وتعيين الموظفين المحليين، وبضمنهم المدراء العامون، وأضافت «ان من حق مجلس المحافظة ان يصوت على الاقالة والتعيين، ومنهم المدراء العامون». من جهته رأى نائب رئيس مجلس محافظة نينوى دلدار زيباري ان «القانون يدعم اللامركزية في ادارة المحافظات وهذا أمر مرحب به من قبل بعض القادة المحليين الذي يرون ان مجلس المحافظة هو الأقدر على تقييم اداء وكفاءة المسؤولين الحكوميين المحليين»، وأضاف ان «المستفيد الرئيس من عمل الدوائر الحكومية وكفاءتها، هي المحافظة ومواطنوها ويمثلهم مجلس المحافظة».

فيما قال عضو لجنة الأقاليم في مجلس النواب طه درع: ان البعض يتخوف من إعطاء مثل تلك الصلاحيات بل يعده خللا قانونيا يستوجب التعديل والتقنين وتنظيم تطبيقها بحكم حداثة تجربة المجالس، وأضاف «قانون مجالس المحافظات للأسف منح تلك المجالس صلاحيات واسعة جدا كان من المفترض ان تقنن ولايترك الأمر هكذا، المشكلة ان معظم مجالس المحافظات لا تمتلك الكفاءة اللازمة ولهذا يساء تفسير تلك الصلاحيات أحيانا».

قانون المحافظات رقم ٢١ عام ٢٠٠٨، أعطى صلاحيات إصدار التشريعات المحلية الخاصة بمدن وقرى وقصبات المحافظات لتنظيم شؤون الادارة والمالية المحافظة، دون العودة الى الحكومة الاتحادية وفق مبدأ اللامركزية على الا يتعارض ذلك مع الدستور والقوانين الاتحادية، ومؤخرا لجأت بعض المجالس الى اجراءات أثارت الخشية من تقاطعها مع نصوص القانون ومنها مثلا القيام باستيفاء اجور او مبالغ من بعض المراكز الحدودية ووضعها ضمن خزينة المحافظة، ويبرر ذلك من وجهة عضو مجلس محافظة واسط غضنفر البطيخ بعدم فهم بعض الاعضاء الصلاحيات الخاصة بالمجلس، ولغياب الثقافة القانونية وفقر ميزانية المحافظة.

وتبين عضوة اللجنة القانونية في مجلس النواب ندى السوداني: ان القانون يتيح للمجالس الجباية لكنه لم يبح التصرف بمبالغها الا وفق القانون الاتحادي. ويؤشر نائب مجلس محافظة نينوى دلدار زيباري وجود تقاطع في الصلاحيات بين مجالس المحافظات والوزارات أحيانا ويعزو الأمر الى جدة التجربة.